



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما، 26-28 سبتمبر/أيلول 2018

برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع الأساسية وتجاريتها
ضمن الإطار الاستراتيجي

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن إنجازات منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في مجال أسواق السلع الأساسية وتجاريتها في فترة السنتين 2016-2017، وتحلل الاتجاهات الرئيسية والمسائل الناشئة التي ستؤثر في عمل المنظمة وأنشطتها في مجالي أسواق السلع الأساسية وتجاريتها، وتحدد المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في هذين المجالين في فترة السنتين 2018-2019 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- ◀ أخذ العلم وإعطاء توجيهات بشأن الإنجازات والمستجدات والاتجاهات المشار إليها في مجالي أسواق السلع الأساسية وتجاريتها.
- ◀ إعطاء التوجيهات بشأن الأولويات الرئيسية المرتبطة بعمل المنظمة في مجالي أسواق السلع الأساسية وتجاريتها التي ينبغي مراعاتها لدى استعراض الإطار الاستراتيجي وإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (القسم الرابع).

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org



CCP 72

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- صادق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الأربعين التي انعقدت في روما في يوليو/تموز 2017 على الإطار الاستراتيجي المراجع للمنظمة¹، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019². وأعرب عن تقديره لمواءمة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة على نحو وثيق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع أهداف التنمية المستدامة.

2- وقد وضع الإطار الاستراتيجي المراجع من خلال عملية تفكير استراتيجي تشاورية خلال عام 2016، مع مراعاة ما عبّرت عنه الأجهزة الرئاسية للمنظمة من دعم قوي ومتواصل لاستمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة. وشملت هذه العملية تحديد الاتجاهات العالمية التي من المتوقع أن تشكل إطاراً للتنمية الزراعية في الأجل المتوسط، والاتجاهات القطاعية والإقليمية الناشئة عن عمليات الاستعراض الاستراتيجية الإقليمية، ومداولات المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية للمنظمة؛ والتحديات الرئيسية الناتجة عن هذه الاتجاهات التي من المتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء والأطراف الفاعلة في مجال التنمية في قطاعي الأغذية والزراعة في السنوات المقبلة؛ وتحليل التطورات العالمية الرئيسية التي تحدث السياق العام التي تعمل في إطاره المنظمة، وتحليل تأثيرات هذه التحديات والتطورات على الأهداف الاستراتيجية للمنظمة في سياق خصائص المنظمة الرئيسية ووظائفها الأساسية³ وقد راعى الاستعراض أيضاً التطورات العالمية الرئيسية التي حصلت في الفترة 2015-2016، وأهمها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ودخول اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ حيز التنفيذ.

3- ووفر الإطار الاستراتيجي المراجع الأساس لتنقيح الإطار المفاهيمي ونظرية التغيير بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة في سياق رؤيتها وخصائصها ووظائفها الأساسية. وحددت الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية الإطار البرامجي والموارد للتخطيط لتحقيق النتائج وتنفيذها ورصدها من خلال مؤشرات وغايات، بما يشمل مساهمة عمل المنظمة في تحقيق أربعين مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ويوفر الملحق 1 على الويب بالوثيقة المعنونة: إطار النتائج للفترة 2018-2019 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية⁴ لمحة عامة عن البرامج الاستراتيجية للمنظمة، بما يشمل اتساقها مع أهداف التنمية المستدامة.

4- وفي هذا السياق، تقدّم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن الإنجازات التي حققتها المنظمة في مجال أسواق السلع الأساسية وتجارها والتي جرى تيسيرها من خلال البرامج الاستراتيجية في فترة السنتين 2016-2017. وتعرض من ثمّ التطورات والاتجاهات العالمية الأساسية التي ستؤثر في عمل المنظمة في المستقبل في هذين المجالين. ويحدد القسم الأخير مجالات عمل المنظمة ذات الأولوية في أسواق السلع الأساسية وتجارها في فترة السنتين 2018-2019 وما بعدها.

¹ الوثيقة 1 Rev. 2017/7 C

² الوثيقة 3 Rev. 2017/3 C

³ الوثيقة 7 Rev. 2013/7 C

⁴ الوثيقة 1 Rev. 2014/2-WA1 PC

ثانياً- إنجازات منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع الأساسية وتجارتها في الفترة 2016-2017

ألف- رصد أسواق السلع الأساسية والأمن الغذائي

5- واصلت المنظمة تزويد الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي بالمعلومات المحدثة لدعم وضع استراتيجيات فعالة وشاملة للأسواق والتجارة وتنفيذها. وقد نهضت المنظمة بصفتها الجهة المضيفة لأمانة نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية⁵، بمساهمتها في تحقيق قدر أكبر من الشفافية في أسواق السلع الأساسية الدولية ووسعت نطاق مساهمتها، وذلك من خلال العمل بانتظام على توفير معلومات حديثة عن الظروف الخاصة بالمحاصيل والأوضاع العالمية للعرض والطلب وحركات الأسعار والتطورات على مستوى السياسات. وعملت أيضاً المنظمة، جنباً إلى جنب مع المنظمات التسع الأعضاء التي تشكل أمانة "نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية"، على تيسير عملية تشارك المعارف والحوار في مجال السياسات بين البلدان المنتجة والمستهلكة الرئيسية للسلع الغذائية الأساسية (القمح والذرة والأرز وفول الصويا)، وعقدت سلسلة من الاجتماعات الحكومية الدولية/المشتركة بين الوكالات والرامية إلى تعزيز هذه العملية. وتواصل بالتوازي مع ذلك تعزيز قدرات الرصد في البلدان المشاركة في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية من خلال أنشطة التدريب الموجهة لجهات التنسيق الوطنية، وبرنامج تبادل المعلومات المرتبطة بنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، ومن خلال وضع مشاريع على المستوى الوطني.

6- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة وضع التقارير بشأن التطورات التي تؤثر في حالة الأغذية في البلدان النامية ولا سيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، من خلال التقرير الفصلي عن توقعات المحاصيل وحالة الأغذية. ونشر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة الخاص بالمنظمة بانتظام معلومات محدثة وإنذارات خاصة بشأن حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تواجه صعوبات خاصة في توفير الامدادات. وتم إيفاد عدد من البعثات لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي خلال فترة السنتين 2016-2017. وبالتوازي مع ذلك، قدّم النظام العالمي الخاص بالمنظمة لمؤشر الإجهاد في الزراعة ودراسات رصد الأرض بيانات الاستشعار عن بُعد المحدثة لرصد حالة المحاصيل بما في ذلك تحسين الكشف عن مناطق زراعة المحاصيل التي تعاني الجفاف. وأتيح للبيانات والتحليلات ذات الصلة على الصعيدين العالمي والقطري.

7- وتم تحسين أداة رصد وتحليل أسعار الأغذية وتم توسيع نطاق تغطية الأسعار للأسواق الوطنية والدولية على حد سواء. وتواصل الأنشطة التي تندرج في إطار أداة رصد وتحليل أسعار الأغذية ترويج وتعزيز تنمية القدرات الخاصة برصد أسعار الأغذية من أجل اتخاذ القرارات.

⁵ إن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية عبارة عن منصة متعددة الوكالات ترمي إلى تعزيز شفافية سوق الأغذية وتنسيق الاستجابة السياسية. وقد أسس وزراء الزراعة في مجموعة العشرين نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية في عام 2011 تحت الرئاسة الفرنسية للمجموعة عقب ارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد العالمي في الفترة 2007-2008 وفي عام 2010.

8- وكذلك، وطّدت منظمة الأغذية والزراعة من خلال أنشطة التواصل تعاونها مع مؤشر إدارة المخاطر وهو نظام علمي مفتوح المصادر لتقييم المخاطر الخاصة بالأزمات الإنسانية والكوارث يدعم القرارات بشأن الوقاية من الأزمات الإنسانية والتأهب والاستجابة لها. وقدمت أيضاً المنظمة مساهمات إضافية إلى مجموعة العمل المعنية بالزراعة والأمن الغذائي التابعة لبرنامج الحزام الرقمي والطريق العلمي في الصين (DBAR-Agri)، وإلى لجنة المساعدة الغذائية.

باء- التقارير العالمية عن الأزمات الغذائية

9- صدر التقرير العالمي الجديد عن الأزمات الغذائية في مارس/آذار 2018. وبلغت هذا التقرير العناية إلى تفاهم مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المرتبطة على وجه الخصوص بالأزمات وتأثير الظواهر المناخية القسوى. وقدر التقرير أن نحو 124 مليون شخص في 51 بلداً قد واجهوا أزمة انعدام الأمن الغذائي أو ما هو أسوأ من ذلك (أي ما يعادل المرحلة الثالثة أو ما فوق من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، ما يقتضي عملاً إنسانياً طارئاً لإنقاذ الأرواح وحماية سبل المعيشة والحد من الجوع وسوء التغذية. وشهد شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن أسوأ الأزمات الغذائية في عام 2017 حيث كان 32 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي وبحاجة إلى مساعدة عاجلة. وفي فبراير/شباط 2017، أُعلن عن انتشار المجاعة (المرحلة الخامسة من تصنيف النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي) في جنوب السودان. وعلى الرغم من مساهمة المساعدة الإنسانية حتى الآن على نحو كبير في الوقاية من انتشار المجاعة على نطاق واسع، ما زالت الاحتياجات الإنسانية مرتفعة بشكل استثنائي في البلدان الأربعة المذكورة.

10- وشدد التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية أيضاً على أن حالات النزاع وانعدام الأمن لا تزال تمثل العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في 18 بلداً حيث ما زال حوالي 74 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة. ويعيش نصف هؤلاء الأشخاص في البلدان التي تشهد حالات النزاع أو انعدام الأمن في أفريقيا، ويعيش أكثر من الثلث في الشرق الأوسط. ومثلت الكوارث المناخية والجفاف بصورة أساسية، العوامل الرئيسية للأزمات الغذائية في 23 بلداً، حيث كان حوالي 39 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة. ويوجد ثلثا هذه البلدان في أفريقيا، حيث كان حوالي 32 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد.

جيم- الجماعات الحكومية الدولية

11- عقد الاجتماع المشترك بين الدورة التاسعة والثلاثين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالألياف الصلبة والدورة الحادية والأربعين للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب والتيل والألياف المماثلة في تانغا، تنزانيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، عقب الدورة العشرين للجماعة الفرعية للبلدان المنتجة للسيجسال والهنيكين. وشملت مواضيع النقاش الرئيسية ما يلي: (1) الوضع الراهن للأسواق والتوقعات المتوسطة الأجل؛ (2) واتجاهات أسعار السيجسال والأبأكا والحبوب والتيل؛ (3) ونهج استشاري تشاركي للحبوب والأبأكا وألياف جوز الهند والتيل والسيجسال. وجاء الاجتماع المشترك في أعقاب منتدى متعدد أصحاب المصلحة بشأن الفرص الناشئة عن سوق السيجسال العالمية للتنمية

الاجتماعية والاقتصادية في تنزانيا. وشددت النقاشات على الحاجة إلى تحفيز الاستهلاك المحلي للسياسات وشجعت الصناعة على ترويج استخدام المنتجات المشتقة من السيسال على نحو أكبر. وحثت الصناعة على تعزيز الإنتاجية والجودة لضمان قدرة تنافسية أكبر، في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء. وقد أوصى الحوار أيضاً بتحديد الفرص المتاحة للمزارعين لكي يحصلوا على حصص أكبر في سلسلة القيمة عن طريق جملة من الأمور من بينها إنشاء أسماء تجارية والترويج لها.

12- وعُقدت الدورة الثالثة والعشرون للمجموعة الحكومية الدولية المختصة بالشاي في هانغزهو، الصين من 17 إلى 20 مايو/أيار 2018، حيث استعرض المندوبون الوضع الحالي والتوقعات المتوسطة الأجل لاقتصاد الشاي، وركزوا بوجه خاص على الاتجاهات الجديدة في مجال استهلاك الشاي والروابط القائمة بين هذه الاتجاهات وعمليات الترويج للشاي بوجه عام. وكذلك ناقشوا قضايا أكثر تحديداً، مثل (1) أسواق العقود الآجلة والمقايضات الخاصة بالشاي والفرص والمخاطر وشروط النجاح؛ (2) وخطط إصدار الشهادات للشاي وتأثيراتها على الدخل الزراعي والتنمية الريفية الشاملة والنفاذ إلى الأسواق؛ (3) واستراتيجية تعزيز وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق في البلدان المنتجة للشاي الرئيسية. وعُقد حدث جانبي قبل أن تنظر الجماعة الحكومية الدولية في الخيارات المتاحة لإنتاج الشاي منخفض الكربون، وذلك من أجل تحديد الاحتياجات للانتقال من إنتاج الشاي التقليدي إلى أشكال إنتاج أكثر اقتصاداً في استخدام الموارد.

دال- دعم عمليات الحوكمة الدولية

13- واصلت منظمة الأغذية والزراعة دعمها لعمليات الحوكمة الدولية ولا سيما تلك التي تخضع لإشراف مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين. ففي عام 2016، قدمت منظمة الأغذية والزراعة تقريراً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الزراعة إلى وزراء الزراعة في مجموعة العشرين برئاسة جمهورية الصين الشعبية. وتناول التقرير الإمكانيات التي تتيحها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة وتضمن اقتراحات محددة لتحسين تبادل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون في هذا المجال. وبناءً على طلب اليابان التي كانت ترأس مجموعة الدول السبع، قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم للمداولات التي أجرتها مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي في مجموعة الدول السبع ولل اجتماعات التي عقدها كبار المسؤولين عن الزراعة في المجموعة، وقدمت المنظمة أيضاً مساهمات فنية في المناقشات أفضت إلى اعتماد رؤية " ايسي - شيما " للعمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية والإعلان الوزاري لوزراء الزراعة خلال قمة مجموعة الدول السبع.

14- وفي عام 2017، وبناءً على طلب إيطاليا التي كانت ترأس مجموعة الدول السبع، شاركت منظمة الأغذية والزراعة في مناقشات مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي (برعاية المساعدين الخبراء لوزراء الشؤون الخارجية)، مركزةً على الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والهجرة. وقدمت مذكرات فنية ومعلومات محدثة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة. ووفرت منظمة الأغذية والزراعة، جنباً إلى جنب مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الدعم

للمناقشات التي تخللها اجتماع لكبار المسؤولين عن الزراعة في مجموعة الدول السبع من خلال إعداد تقرير حول "الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية والهجرة"، فضلاً عن تقرير حول "إدارة المخاطر الزراعية".

15- وخلال العام نفسه، وبناءً على طلب جمهورية ألمانيا الاتحادية التي كانت ترأس مجموعة الدول العشرين في عام 2017، قدمت منظمة الأغذية والزراعة تقريراً بعنوان "المياه للأغذية والزراعة المستدامتين" من أجل دعم النقاشات حول الإجراءات المتخذة لإدارة المياه على نحو مستدام في مجال الزراعة. وفي نهاية عام 2017، وبناءً على طلب جمهورية الأرجنتين التي ترأس مجموعة الدول العشرين في عام 2018، أعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالاستعانة بمساهمات من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تقريراً عن "الأمن الغذائي والتغذية: التحديات التي تواجه الزراعة والإمكانات الخفية للتربة" لكي يُستشهد به في مناقشات السياسات التي يجريها أعضاء مجموعة العشرين.

16- وعُقد المؤتمر العالمي الثالث للمنتدى العالمي للموز في 8 و9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في جنيف، سويسرا. وشارك ما يقارب 250 مندوباً في استعراض الصكوك الرئيسية التي وضعها المنتدى (بما في ذلك البوابة الإلكترونية للممارسات الجيدة للإنتاج المستدام، ودليل الحد من البصمات المائية والكربونية ودليل الصحة والسلامة المهنيين) واتفقوا على القيام بمزيد من الأنشطة التعاونية لاستحداث سلاسل قيمة أكثر شمولاً واستدامة.

هاء- التجارة والسياسات التجارية

17- في مجال التجارة، قدمت منظمة الأغذية والزراعة إسهامات كثيرة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية. ففي إطار تهيئة البلدان للمؤتمر الوزاري الحادي عشر، أُعدت تسعة ملخصات عن السياسات بشأن مواضيع محددة في مجال تجارة المنتجات الزراعية والسمكية، وأُتيحت للعموم. وشملت هذه الملخصات جملة مواضيع من بينها، اتجاهات أسواق المنتجات الزراعية وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية فضلاً عن قضايا محددة متعلقة بالسياسات التجارية مثل التدابير غير الجمركية والقيود على التصدير.

18- وواصلت منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دراسة الروابط القائمة بين الاعتماد على السلع الأساسية ونتائج التنمية، وأعدت معاً إصدار عام 2017 من التقرير بشأن السلع الأساسية والتنمية المعنون "أسواق السلع الأساسية والنمو الاقتصادي والتنمية". ويقدم هذا التقرير رؤى متعمقة عن السبل التي تتيح للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التغلب على التحديات المحددة التي تواجهها وتشجيع النمو الشامل والنجاح في نهاية المطاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد صدر هذا التقرير في ديسمبر/كانون الأول 2017 على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في بوينس آيرس، الأرجنتين.

19- وصدر مطبوع مشترك أعدّ بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية بعنوان "التجارة والمواصفات الغذائية" في جنيف خلال شهر يوليو/تموز 2017، زوّد الحكومات بالوسائل اللازمة لوضع إطار لتيسير التجارة على أساس المواصفات الغذائية المتفق عليها دولياً.

20- وبموازاة هذه الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، شاركت منظمة الأغذية والزراعة في العديد من الأنشطة على الصعيد القطري لدعم البلدان الأعضاء في الإعداد للمفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية. وركزت المنظمة، تحت المظلة الشاملة لآلية منظمة الأغذية والزراعة لدعم برامج الشركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة، على تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين السياسات التجارية والزراعية. وفي هذا الصدد، شاركت المنظمة في تقييم السياسات الزراعية والتجارية في تنزانيا ورواندا وزامبيا وموزامبيق. وعقدت حوارات وطنية بمشاركة الحكومات، مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل التحقق من نتائج هذه التقارير. وأكملت سائر الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة من أجل نشر المعلومات والتوجيهات بشأن الاستثمار المسؤول على المستوى العالمي. وأتاحت منظمة الأغذية والزراعة تنمية القدرات في مجال التجارة في إقليم أوروبا وآسيا الوسطى من خلال المبادرة الإقليمية حول تجارة المنتجات الغذائية الزراعية وتكامل الأسواق.

واو- التجارة والاستثمار

21- بناءً على طلب لجنة مشكلات السلع في دورتها الحادية والسبعين، باشرت المنظمة بإجراء تحليل أولي للروابط القائمة بين تدفقات الاستثمارات والتجارة وأسعار السلع الأساسية. وتقدّم الوثيقة CCP 18/INF/9 المعنونة "تدفقات الاستثمارات والتجارة وأسعار السلع الأساسية"، ملخصاً عن النتائج الأولية التي تم التوصل إليها.

22- وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المنظمة حلقات عمل وطنية مع حكومات غانا وملاوي والسنغال من أجل تعزيز حوار أصحاب المصلحة المتعددين المستنير بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة. وقد عُقدت حلقات العمل برعاية برنامج تديره مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاستثمارات الزراعية وتمويل من اليابان.

زاي- التوقعات المتوسطة الأجل

23- واصلت منظمة الأغذية والزراعة شراكتها مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل توفير التوقعات المتوسطة الأجل لأسواق المنتجات الزراعية العالمية. وتضمن إصدار عام 2017 من التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة فصلاً خاصاً عن شرق آسيا. وبموازاة ذلك، تم توسيع نطاق التغطية الجغرافية ونطاق تغطية السلع الأساسية فبات بإمكان نظام وضع النماذج إنتاج توقعات محددة متوسطة الأجل للبلدان الأعضاء كلها تقريباً. وقد صدرت طبعة عام 2018 من التقرير في 3 يوليو/تموز 2018 في المقر الرئيسي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس خلال مؤتمر صحافي مشترك بين المدير العام لمنظمة

الأغذية والزراعة والأمن العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتضمن التقرير مقالاً خاصاً عن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

24- وقد أعدّ تقييم تطلّعي بالتعاون مع المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بشأن الزراعة والأمن الغذائي في المنطقة العربية بعنوان "آفاق المنطقة العربية لعام 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية". ويقدم التقرير عن طريق استخدام نموذج Aglink-Cosimo إسقاطات إقليمية لعام 2030، ويعرض أيضاً مجموعة من السيناريوهات التي تقيس تأثيرات قرارات السياسات البديلة مثل بذل جهود إضافية لتشجيع نمو الإنتاجية، والتحول المحتمل إلى أنماط استهلاك صحية أو الخيارات الخاصة بالمخزونات الاستراتيجية للأغذية وتأثيراتها.

حاء- حالة أسواق السلع الزراعية

25- صدر الإصدار الجديد من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية في سبتمبر/أيلول 2018. ويركز هذا التقرير الذي يتناول موضوع "تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي" على دور التجارة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويقدم مجموعة واسعة من الأدوات السياساتية المتاحة لواضعي السياسات من أجل تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويناقش من بين جملة أمور أخرى، أشكال الدعم المختلفة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وما إذا كانت اختصاصات منظمة التجارة العالمية تفرض قيوداً على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتتضمن مثل هذه السياسات توفير الدعم للبحوث والتنمية، وتوسيع نطاق ممارسات الزراعة الذكية مناخياً فضلاً عن السياسات التي تحد من الانبعاثات وتزيد احتباسها عن طريق تغير استخدام الأراضي.

ثالثاً- التطورات والاتجاهات العالمية وتأثيراتها على أسواق السلع الأساسية والتجارة

ألف- خطة التنمية المستدامة لعام 2030

26- في سبتمبر/أيلول 2015، اعتمد رؤساء الدول والحكومات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثّل خطة عام 2030 التزاماً تاريخياً من أجل معالجة قضايا الفقر والجوع وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ومواجهة تغيّر المناخ من خلال مجموعة مترابطة من 17 هدفاً للتنمية المستدامة، مع الإقرار بعدم إمكانية معالجة القضايا المتعلقة بالأغذية وسبل المعيشة وإدارة الموارد الطبيعية على نحو منفصل. وضمناً للمساءلة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة، تدعو خطة عام 2030 إلى توسيع إطار رفع التقارير والرصد على نطاق واسع، من خلال قيام البلدان بإعداد تقارير عن 169 مقصداً وأكثر من 230 مؤشراً عالمياً. وقد جرى تعيين منظمة الأغذية والزراعة وكالة راعية لواحد وعشرين مؤشراً ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة 2 و5 و6 و12 و14 و15. وبالإضافة إلى ذلك، تعدّ المنظمة وكالة مساهمة في أربعة مقاصد أخرى لأهداف التنمية المستدامة، ما يمثل بالإجمال أكثر من عُشر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كافة.

27- وطلب من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة "متابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة من أجل تجنب حدوث تداخل مع الهياكل والهيئات والكيانات القائمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة". وعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في يوليو/تموز 2017 اجتماعاً برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة التقدم المحرز تحت عنوان "القضاء على الفقر وتشجيع الرفاهية في عالم متغير" مع التركيز مثلاً على أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و5 و9 و14. وطلب من الأجهزة الرئاسية الدولية، بما فيها لجنة مشكلات السلع، تقديم إسهامات في هذا المجال. وقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة تقريراً يلخص إسهامات المنظمة الرامية إلى تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة وقدمته إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

باء- نهج جديدة لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

28- وضعت عدة تقديرات لقياس الاحتياجات المالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم اختلاف التقديرات حسب المصدر ونهج القياس المتبع، فإنها تركز كلها على مبلغ مجموعه حوالي 4 تريليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يتجاوز بقدر كبير المبالغ التي توفرها المصادر التقليدية لتمويل التنمية مثل المساعدات الإنمائية الخارجية. فأدت احتياجات التمويل الضخمة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى ظهور عدد من المبادرات الرامية إلى تحديد مصادر جديدة لتمويل التنمية، والأهم من ذلك أنها أدت إلى السعي لتحقيق التآزر مع القطاع الخاص في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم حالياً المنظمة باستعراض الخيارات الجديدة المتاحة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا الاستعراض خيارات الاستفادة من توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمداد الزراعي المسؤولة من أجل تقييم الامتثال لأهداف التنمية المستدامة.

جيم- توقعات السوق للتوصل إلى أسواق يكون فيها العرض جيداً والأسعار الحقيقية أدنى

29- بعد تقلبات الأسعار القوية التي شهدتها الأسواق في الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2012، دخلت أسواق السلع الغذائية الرئيسية في فترة أكثر هدوءاً. وبلغت مخزونات الحبوب أعلى مستوى لها على الإطلاق بالأرقام المطلقة وسجلت مستويات شبه قياسية بالنسبة إلى استخدامها. ومن المفترض أن يوفر ارتفاع المخزونات حاجزاً ضد الصدمات الخارجية وأن يساعد في تجنب تقلبات الأسعار على نطاق واسع. وتشير التوقعات الزراعية المتوسطة الأجل الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أن أسعار جميع السلع الأساسية الرئيسية ستسجل ارتفاعاً بسيطاً مقارنةً بمستوياتها في السنة الأساس بالقيمة الإسمية، ولكنها ستنخفض بالقيمة الحقيقية بعد تعديلها لمراعاة عامل التضخم، خلال السنوات العشر المقبلة. وتتضمن العوامل التي تدعم توقعات انخفاض الأسعار الحقيقية ما يلي: (1) النمو الاقتصادي الإجمالي المعتدل؛ (2) ومستويات عالية من اللامساواة في الدخل، خاصة في البلدان النامية؛ (3) والإشباع والإفراط في الاستهلاك والمخاوف الصحية المتزايدة في العديد من البلدان المتقدمة؛ (4) وارتفاع مخزونات المواد الغذائية الأساسية، ولا سيما الحبوب؛ (5) وارتفاع الصلاحيات الخاصة بالوقود الأحثائي إلى حدّ الإشباع؛ (6) وزيادات متواضعة في أسعار الطاقة، ما يقلل من احتمال طلب السوق على مخزونات المواد الأولية.

دال - ... وأيضاً بالنسبة إلى النقص المحلي الدائم

30- مع أنّ العرض في أسواق الأغذية العالمية جيّد، يعاني عدد متزايد من البلدان والمناطق داخل البلدان نقصاً حاداً في الأغذية. إذ تشير التقديرات إلى أن ما مجموعه 37 بلداً، بما يشمل 28 بلداً في أفريقيا، بحاجة إلى مساعدات خارجية للحصول على الأغذية، وذلك بشكل أساسي نتيجة الصراعات والأزمات الممتدة والصدمات المرتبطة بالأحوال الجوية. وبحلول مارس/آذار 2017، كانت أربعة بلدان تعاني المجاعة أو معرضة لها، وهي الصومال واليمن وجنوب السودان ونيجيريا (المنطقة الشمالية الشرقية). ففي فبراير/شباط 2017، أُعلن رسمياً عن انتشار المجاعة في جنوب السودان. وتعدّ نظم الإنذار المبكر والتقارير الدورية عن حالة الأمن الغذائي والأزمات الغذائية بالغة الأهمية لضمان عدم إهمال أحد؛ ولكن، لكي يكون لإشارات الإنذار المبكر تأثير، لا بد من اتخاذ إجراءات مبكرة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وخفض تكاليف الاستجابة لحالات الطوارئ. ويدعو ذلك أيضاً إلى تنسيق نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر على نحو أوثق.

هاء - هيكل متطور للتجارة العالمية: منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الإقليمية

31- رغم عدم إحراز تقدم في مجال المفاوضات بشأن تجارة المنتجات الزراعية خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، أعرب عدد من أعضاء المنظمة عن دعمهم الكامل لنظام تجاري متعدد الأطراف، مدكرين بأهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة في ضمان التجارة الشفافة والفعالة والمنصفة. وما زال تنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف القائمة يمثل مجالاً مهماً لمواصلة التعاون المتعدد الأطراف. واتّسم دخول اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في فبراير/شباط 2017 بأهمية خاصة بعد أن صادق عليه ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية.

32- وفي الوقت نفسه، دخل العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية حيز التنفيذ خلال عامي 2016 و2017، مثل الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة بين كندا وأوكرانيا. وواجهت اتفاقات أخرى تم التفاوض بشأنها صعوبات في مرحلة التصديق، وأبرزها الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ بسبب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق في عام 2017. فشكّلت البلدان الأحد عشر المتبقية الشراكة الشاملة والتدرجية للمحيط الهادئ واختتمت مفاوضاتها في يناير/كانون الثاني 2018.

واو - سلاسل القيمة العالمية

33- غيّرت سلاسل القيمة العالمية طبيعة الإنتاج وتخصص الصناعات على مدى عقود، ولكنها تعتبر ظاهرة جديدة نسبياً في مجال الأغذية والزراعة. وتمثل سلاسل القيمة العالمية في مجال الأغذية والزراعة جميع الأنشطة التي تنطوي على تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي استهلاكي، بما يشمل مراحل إنتاج المنتجات وتسويقها وتسليمها إلى المستهلك النهائي.

34- وتستند عادة التجارة في إطار سلاسل القيمة العالمية إلى العلاقات التعاقدية بين المؤسسات المتعددة الجنسيات أو ضمنها. وغالباً ما تكون الشركات المنخرطة في سلاسل القيمة العالمية التي تستفيد من مكاسب التخصص الكبيرة التي توفرها هذه الأخيرة، أكثر ابتكاراً وغالباً ما يكون العائد على رأس المال أعلى وتجنّي قدرًا أكبر من الأرباح. وفي الوقت نفسه، تشكّل سلاسل القيمة العالمية مخاطر جديدة. فعلى سبيل المثال، تؤدي درجة التخصص العالية في مكونات مختلفة من المنتج النهائي إلى تعرض سلاسل القيمة العالمية إلى خطر التغيرات المفاجئة في نظم السياسات التجارية. وبالمثل، يتطلب توسيع الأعمال التجارية أو تجزئتها عبر الحدود دراية متخصصة، وغالباً ما يقتصر ذلك على الشركات الكبرى. كذلك، قد يكون اكتساب الدراية المتخصصة للتعامل مع المواصفات الغذائية ولا سيما في مجال سلامة الأغذية، مرهقاً للشركات في البلدان النامية. ويتمثل التحدي الذي تواجهه هذه الشركات في إتقان هذه المواصفات والتنافس في الوقت نفسه مع الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة التي تحصل على التمويل والدراية والتكنولوجيات على نحو أفضل. وفي ظل تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى أسواق المنتجات الغذائية والزراعية، يقترح الجزء المخصص لأولويات العمل في هذه الوثيقة إجراء المزيد من التحليل بشأن حسنات سلاسل القيمة العالمية وسيئاتها فضلاً عن الخيارات السياسية العملية للاستفادة من فوائد هذه السلاسل.

زاي- تغيير المناخ

35- في ديسمبر/كانون الأول 2015، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (في دورته الحادية والعشرين) اتفاق باريس التاريخي للإجراءات التي ستتخذ ما بعد عام 2020 على صعيد تغيير المناخ. وأدرج أكثر من 90 في المائة من البلدان كافة التي قدّمت مساهمات مقرّرة محددة وطنياً في إطار مفاوضات مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، الزراعة باعتبارها قطاعاً سيتمّ النظر فيه لأغراض التخفيف من آثار تغيير المناخ و/أو التكيف معها. وخلال مؤتمر المتابعة لمؤتمر الأطراف (مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون) في بون في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أصبحت التجارة أكثر من أي وقت مضى جزءاً رسمياً لا يتجزأ من عملية المفاوضات بشأن تغيير المناخ.

36- وقد شجع مؤتمر الأطراف الثالث والعشرون الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ على معالجة القضايا المتصلة بالزراعة على نحو أكثر شمولاً بما يتضمّن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي لتغيير المناخ على صعيد قطاع الزراعة. واستبقت شعبة التجارة والأسواق هذه الطلبات مركّزة في إصدار عام 2018 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية على دور التجارة في المساهمة في التخفيف من آثار تغيير المناخ والتكيف معه. وبدأت منظمة الأغذية والزراعة عموماً بالمشاركة في عملية متعددة أصحاب المصلحة ومشاركة بين الوكالات معروفة باسم عمل كورونيغيا المشترك بشأن الزراعة. وينطوي عمل كورونيغيا المشترك على مجالات عمل متعددة على المستوى العالمي تم عرضها في إصدار عام 2018 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ويتيح الفرص لترجمتها من خلال مبادرات على المستوى القطري.

رابعاً- مجالات عمل المنظمة ذات الأولوية في أسواق السلع الأساسية وتجارتها للفترة 2018-2019 وما بعدها

37- مع أن غالبية أنشطة المنظمة في مجال التجارة والأسواق تسهم مباشرة في التوصل إلى نظم زراعية ونظم أغذية أكثر شمولاً وكفاءة (البرنامج الاستراتيجي 4) وبقدر أقل في تعزيز القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5)، تقدم المنظمة أيضاً مساهمات كبيرة في مجال تحقيق الأمن الغذائي (البرنامج الاستراتيجي 1) وزيادة الإنتاجية والاستدامة على صعيد الزراعة (البرنامج الاستراتيجي 2)، والحد من الفقر (البرنامج الاستراتيجي 3). وترد في ما يلي مجالات العمل ذات الأولوية المتوخاة بموجب البرامج الاستراتيجية المختلفة للمنظمة.

ألف- رصد أسواق السلع الأساسية ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية

38- ستواصل منظمة الأغذية والزراعة توفير المعلومات المرتبطة بأسواق السلع الزراعية من خلال جمع البيانات والرصد والتقييم المستمرين للعرض والطلب والتجارة والمخزونات والأسعار وإعداد التقارير بصورة منتظمة، وتحديدًا تقرير توقعات الأغذية والمحاصيل وحالة الأغذية الصادر في إطار النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر. ويشمل ذلك أيضاً استضافة الأمانة المشتركة بين الوكالات في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية والأنشطة ذات الصلة.

39- وسيواصل نطاق العمل تكيفه مع الاتجاهات والقضايا الناشئة. ويمكن أن تشمل الإضافات في نطاق العمل، النظر في العقبات أو المنعطفات التي تواجهها تجارة الأغذية العالمية، ونهج التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لقياس اتجاهات السوق أو استعراض دور نسبة المخزونات ونسبة المخزونات إلى الاستخدام في قياس قابلية تأثر الأسواق الدولية بالصدمات الخارجية. وقد يجري توسيع نطاق هذه الجهود في المستقبل بهدف توسيع ترسانة أدوات الرصد وتحسين البيانات الأساسية التي تستند إليها.

باء- النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة

40- في إطار تعزيز القدرات العالمية وتدعيمها لتوفير تحليل عن الأزمات الغذائية الوشيكة في الوقت المناسب، سيواصل تركيز النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة في المستقبل على إضفاء الطابع المؤسسي على المنهجيات والأدوات الهامة، فضلاً عن تطبيق تكنولوجيات مبتكرة. وفي هذا الصدد، يواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التعاون مع شعبة المناخ والبيئة لمواصلة تطوير نظام مؤشرات الإجهاد الزراعي للكشف عن الإجهاد المائي على المحاصيل على نحو أفضل وتحسين التوقعات الخاصة بالإنتاج. وتشمل أوجه تحسين النظام المقبلة أيضاً توسيع نطاق تغطيته لرصد المراعي، ما من شأنه تعزيز عملية تحليل حالة الأمن الغذائي للسكان الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية.

41- وسيواصل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة أيضاً العمل على تنمية قدراته. ويمثل نظام مؤشرات الإجهاد الزراعي إلى جانب أداة تحليل أسعار وبيانات المواد الغذائية، محور التعاون الوثيق بين النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة والعديد من البلدان حيث يتم توفير نسخ قائمة بجد ذاتها من هذا النظام وتوفير التدريب من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال رصد الزراعة والأسواق والتحليل لأغراض الإنذار المبكر. وحيث لا تزال هناك حاجة إلى دعم مباشر للاضطلاع بعمليات تقييم أولية في البلدان، يسعى النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة إلى تعزيز البعثات المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي. ويجري استكشاف إمكانيات دمج التكنولوجيات الجديدة في بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي، بما في ذلك تطبيق تحليل الاستشعار عن بعد وغيرها من التقنيات لإجراء تقييم ميداني على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، ولزيادة عدد الخبراء المتوافرين للاضطلاع ببعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي على النحو الذي تطلبه البلدان، حتى عندما تكون المهلة قصيرة، يقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بالتخطيط لتدريب المهندسين الزراعيين على المنهجية المتبعة في بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي.

جيم- التوقعات المتوسطة الأجل

42- ستبقي المنظمة على تقرير التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة وستقوم ببلورته باعتباره المرجع العالمي للإسقاطات المتوسطة الأجل وتحليل الأسواق في القطاع الزراعي. وستقدم المنظمة الدعم للبلدان الأعضاء لتعزيز قدراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي والتحليل السياسي باستخدام توقعات السوق العالمية والإقليمية والوطنية. وسيجري توسيع نطاق التغطية الجغرافية ونطاق تغطية السلع الأساسية في نظام التوقعات المتوسطة الأجل لتوفير إسقاطات شاملة للسوق وتحليلات للسيناريوهات المتعلقة بتطورات السوق الناشئة وصياغة الاتفاقات التجارية. وستمكن جهود تنمية القدرات البلدان من أن تصبح أكثر نشاطاً في التعاون وفي استخدام إطار وضع النماذج. ومن خلال إشراك المكاتب الميدانية والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة على نحو فعال، من المرتقب استحداث نظام ديناميكي لتقدم التعقيبات والاستعراضات.

دال- التجارة والأنشطة المرتبطة بها

43- نظراً لأهمية التجارة والسياسات التجارية لتحقيق الأمن الغذائي، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم البلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنمية القدرات في إطار الاتفاقات الدولية واعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية التي تشجع الشفافية في السوق وتعزز فرص التصدير وتزيد كفاءة النظم الزراعية والغذائية (البرنامج الاستراتيجي 4). وسوف تتمثل صكوك الدعم الرئيسية في تحليل وتقديم الأدلة، وتبادل المعارف، وتعزيز القدرات الوطنية المرتبطة بالقضايا الأساسية التي تؤثر في تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية، بما في ذلك المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

44- وستركز المساعدة على المستوى القطري والإقليمي على الترويج لقدر أكبر من المواءمة بين التدابير التجارية والسياسات والبرامج الزراعية. وستواصل المنظمة أيضا مساعدة البلدان النامية والمؤسسات الوطنية والإقليمية فيها للاستفادة من فرص التصدير إلى الأسواق الدولية من خلال تيسير التجارة وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والمشاركة بنشاط أكبر في سلاسل القيمة العالمية. وستتيح المنظمة تنمية القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقات التجارية القائمة على نحو فعال مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. وبالتعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية، بما في ذلك مركز التجارة الدولية، ستوفر منظمة الأغذية والزراعة المساعدة للبلدان الأعضاء في اتباع استراتيجيات وبرامج تصدير ناجحة وفي تعزيز سلاسل القيمة الشاملة للجميع والموجهة نحو التصدير. ويتسم تحليل الجوانب المتعلقة بالعمالة الريفية في تنمية سلاسل القيمة بأهمية خاصة في هذا السياق.

45- وسوف تسهم المنظمة في وضع مؤشرات السياسات الزراعية بناء على المعلومات الكمية والنوعية من أجل تزويد الدول بالأدوات اللازمة لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الغذائية الوطنية (البرنامج الاستراتيجي 4). وسوف يختتم هذا المشروع التجريبي الذي يشمل ستة بلدان من أوروبا وآسيا الوسطى في عام 2018. وسيجري توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل بلداناً إضافية ولاستكمال المعلومات المتوفرة في مشروع Incentives-Ag (الحوافز الزراعية) وستنفذه منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر المنظمات الدولية.

هاء- التجارة والتغذية

46- بالتعاون الوثيق مع شعبة التغذية والنظم الغذائية في منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، ستقوم شعبة التجارة والأسواق بتعميق عملها في مجال الصلات بين التجارة والتغذية. وقد استدعى العبء المتزايد الناجم عن زيادة الوزن والسمنة بوجه خاص الحاجة لدراسة إمكانية الاستفادة من تدابير السياسات التجارية لتحسين التغذية. وقد سبق أن تمت مناقشة نطاق تدابير السياسات التجارية المختلفة وحدودها في اجتماع مستقل للخبراء حول التجارة والتغذية نظمته شعبة التجارة والأسواق في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2016. وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع أيضا في مختلف ندوات التغذية التي عقدتها المنظمة خلال عام 2017. ويبرز في طبيعة المخاوف الوضع في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث وصل معدل انتشار السمنة وزيادة الوزن إلى مستويات عالية. وقد أخذت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بزمام إعداد برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشمل العمل المخطط له في هذا السياق، تحليل الاتجاهات الحالية في مجال التجارة ومختلف أشكال سوء التغذية في فرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك التوصيات بشأن السبل التي يمكن من خلالها للتجارة والسياسات التجارية أن تساعد في معالجة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التغذية (البرنامج الاستراتيجي 4).

واو- سلاسل القيمة العالمية

47- تخطط شعبة التجارة والأسواق بالتعاون الوثيق مع سائر المنظمات الدولية وبلاستناد إلى أعمالها، لمسار عمل جديد بالنسبة إلى سلاسل القيمة العالمية في مجال الأغذية والزراعة. وسيركز هذا العمل على تحديد التدابير الملموسة التي ستساعد البلدان النامية في جني ثمار سلاسل القيمة العالمية والتغلب على التحديات الناشئة عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجري أولاً النظر في أهمية سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى مختلف سلاسل القيمة الزراعية، مع التركيز على فهم الإمكانيات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بها. ويجوز أيضاً تقييم سلاسل القيمة العالمية في سياق الإصدار المقبل من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية المخصص لها، مع عرض أهمية سلاسل القيمة العالمية في مجال الزراعة والدعم اللازم لها على مستوى السياسات.

زاي- سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة

48- تنص خطط العمل المستقبلية على تواصل العمل المتعلق بأدوات التوجيه القائمة بشأن تسيير الأعمال التجارية المسؤولة، عن طريق التوعية والدعوة وتنمية القدرات. وسوف تركز الأنشطة على المستوى العام (أي على نطاق القطاعات وعبر سلاسل القيمة بأكملها) على توفير الدعم الفني لبرنامج المنظمة الشامل بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

49- ومن شأن الأنشطة الخاصة بسلاسل قيمة محددة أن توسع نطاق العمل الجاري المرتبط بسلاسل القيمة للموز. وسيضمن مسار العمل هذا أدوات توجيهية جديدة وأفضل الممارسات لتحسين الآثار الاجتماعية والبيئية (مثل تحسين مواصفات الصحة المهنية، وتعزيز الأجور المعيشية ومكافحة الآفات والأمراض، والحد من استخدام المواد الكيميائية الزراعية، والحد من البصمات المائية) من خلال تعاون جميع الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. وسيضطلع المنتدى العالمي للموز الذي يمثل المنصة العالمية المتعددة أصحاب المصلحة الوحيدة في هذا القطاع، بمهام المنصة الرئيسية لهذا النشاط.

حاء- المواصفات والاستثمارات والتمويل المبكر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

50- ثمة اعتراف متزايد بالحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة لتحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتمثل توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستثمارات المسؤولة في سلاسل الإمداد الزراعي أول دليل عملي لتوجيه القطاع الخاص نحو ممارسات تجارية أكثر استدامة، وبالتالي، نحو الامتثال لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل التوجيهات جملة أمور من بينها نموذج عن سياسة مفصلة للمؤسسات، أي مجموعة ملموسة من السياسات القائمة على المؤسسات من أجل الانتقال إلى أشكال أكثر استدامة في إنتاج الأغذية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع تجريبي لاختبار التوجيهات⁶ على أرض الواقع ومن المقرر استكمالها بحلول الفصل الأخير من عام 2019. ويتيح هذا المشروع التجريبي الفرصة لفهم الآثار والفوائد المترتبة على تطبيق

⁶ <http://www.fao.org/economic/est/issues/investment/guidance/en/>

التوجيهات بهدف تعزيز اختيار مصادر الإمداد المسؤولة وممارسات إدارة سلاسل الإمدادات. وسيساعد المشاركون في هذا المشروع في تحديد الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات والتعلم من الآخرين في إطار منتدى قائم على التعاون والدعم المتبادل.

طاء- التكنولوجيا الجديدة الناشئة وأهميتها في رصد الأسواق

51- يؤدي ظهور العديد من التكنولوجيات الجديدة بخيارات جديدة لرصد الأسواق إلى جانب نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر. وتشمل هذه التكنولوجيات الجديدة على سبيل المثال تحسين الصور الملتقطة بالسواتل وتطبيقات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وغيرها من تطبيقات تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية. وتتمتع هذه التكنولوجيات بالقدرة على تغيير دقة ونطاق وسرعة توفير المعلومات المرتبطة بالأسواق ومنتجات الإنذار المبكر تغييراً جذرياً. وقد بذلت شعبة التجارة والأسواق جهوداً أولية لتقييم نطاق هذه التكنولوجيات وقامت بمحاولات أولى للاستفادة من فوائدها. فقد تمّ مثلاً استخدام نظم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لترشيد استخدام معلومات سوق السلع الأساسية لأغراض الرصد. فتم تطوير مؤشر ثقة على أساس معلومات مستخرجة تقرأها وتجمعها الآلات. وتوضح الوثيقة CCP 18/INF/14 إمكانات تطبيقات تكنولوجيا قواعد البيانات التسلسلية في مجال الزراعة بوجه عام وأسواق السلع على وجه التحديد.

ياء- سائر الأنشطة الرئيسية

52- بالإضافة إلى مجالات العمل ذات الأولوية المذكورة آنفاً، ستواصل شعبة التجارة والأسواق أنشطتها الرئيسية الأخرى المتعلقة بأسواق السلع الأساسية، وتجارة المنتجات الزراعية والحوكمة العالمية، ولا سيما توفير الخدمات للجنة مشكلات السلع والجماعات الحكومية الدولية المختصة بالسلع، وتوفير الدعم الفني لمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، وإعداد المطبوع الرئيسي عن حالة أسواق السلع الزراعية.

الملحق 1

المكونات الرئيسية للإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة

رؤية منظمة الأغذية والزراعة

عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية يسهم فيه الغذاء والزراعة في تحسين مستويات حياة الجميع، وبخاصة من هم أشد فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء

- استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للعمل تدريجياً على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياةً ملؤها النشاط والصحة؛
- والقضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، مع زيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- والإدارة والاستخدام المستدامان للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

الأهداف الاستراتيجية

- (1) المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) وجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
- (3) والحد من الفقر في الأرياف
- (4) وتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
- (5) وزيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الهدف الإضافي

- (6) الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

الوظائف الأساسية

- (7) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغير ذلك
- (8) جمع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة
- (9) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية
- (10) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة

- (11) إسداء المشورة ودعم الأنشطة التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة
- (12) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- (13) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات ولاية المنظمة

الأهداف الوظيفية

- التواصل
- تكنولوجيا المعلومات
- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
- الإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية